ICC-ASP/7/8/Add.1

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
1 August 2008

ARABIC
Original: English

**الدورة السابعة**

لاهاي

١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

# تقرير عن أداء برنامج المحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠٠٧

**إضافة**

**مقدمة**

١- واجهت المحكمة في عام ٢٠٠٧ عدداً من البنود غير المتوقعة للإنفاق في الميزانية وقامت بتغطيتها من الموارد القائمة. وتلبية للطلب المقدم في تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها العاشرة[(١)]، نقدم فيما يلي معلومات مفصلة عن المجالات الرئيسية للإنفاق.

٢- وكما ذكر في تقرير اللجنة، تتعلق المجالات الرئيسية للإنفاق بأربعة مجالات محددة، على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه:

| المجال | التكاليف باليورو |
|---|---|
| ١- القضاة | ٧٢٠ ٠٠٠ |
| ٢- الموظفون (المقر الرئيسي) | ١٤٧ ٠٠٠ |
| ٣- العمليات الميدانية (الموظفون وغير الموظفين) | ١ ٠٨٧ ٠٠٠ |
| ٤- عمليات المقر الرئيسي | ٩٥٠ ٠٠٠ |
| المجموع | ٢ ٩٠٤ ٠٠٠ |

(١) انظر الوثيقة ICC-ASP/7/3، الفقرة ٢٤.

**١- القضاة**

٣- يتعلق هذا المجال من مجالات الإنفاق بالمعاش التقاعدي لقاض مصاب بالعجز وبالتكاليف المتصلة بتأمين سياسة المعاشات التقاعدية للقضاة المصابين بالعجز بعد بلوغهم سن الخامسة والستين.

فلا يغطي العقد الذي أبرمته المحكمة مع شركة التأمين المختصة بالمعاشات التقاعدية للقضاة وهي شركة Allianz المعاش التقاعدي للقضاة المصابين بالعجز بعد بلوغهم سن الخامسة والستين بمعني أن المحكمة لا تدفع أقساطاً للعجز نيابة عنهم. وإذا استحق القاضي معاشاً تقاعدياً للعجز وفقاً لقواعد وشروط الخدمة للقضاة بعد سن الخامسة والستين، تتحمل المحكمة المعاش التقاعدي للعجز من ميزانيتها العادية. غير أن المحكمة اتفقت مع شركة Allianz على عدم دفع أقساط نظراً لحصول القاضي على معاش تقاعدي للعجز قبل بلوغه هذه السن، وطلبت من شركة Allianz تقديراً اكتوارياً للمعاش التقاعدي الذي ستتحمله المحكمة لكي تدفع للقاضي معاشاً تقاعدياً شهرياً للعجز مدى الحياة.

و لم يتطرق النظام الأصلي للمعاشات التقاعدية للقضاة لهذا الظرف الاستثنائي وتطلب الأمر تمويلا إضافياً على النحو التالي:

**الجدول ١: التمويل الإضافي للمعاش التقاعدي للقاضي المصاب بالعجز (باليورو)**

| *الخدمة* | *التكاليف* | *التمويل* |
|---|---|---|
| المبلغ حددته شركة Allianz | ١ ٤٠٧ ١٧٠ | |
| تغطية المبلغ: | | |
| المبلغ المتراكم من السنوات السابقة | | -٤٥٠ ٦٤٩ |
| الوفورات المستخدمة من ميزانية الهيئة القضائية لعام ٢٠٠٧ | | - ٧١٩ ٧٩٩ |
| المبلغ الإضافي المنقول من البرنامج الرئيسي الرابع إلى البرنامج الرئيسي الأول | | -٢٣٦ ٧٢٢ |
| المجموع | ١ ٤٠٧ ١٧٠ | -١ ٤٠٧ ١٧٠ |

٤- واستخدمت المحكمة المبلغ المتراكم للمعاشات التقاعدية للقضاة من السنوات السابقة استخداماً كاملاً لكي تبقى النفقات غير المتوقعة عند أدنى حد ممكن. ونقلت المحكمة الباقي البالغ قدره ٢٣٦ ٧٢٢ يورو من البرنامج الرئيسي الرابع (أمانة جمعية الدول الأطراف) إلى البرنامج الرئيس الأول (الهيئة القضائية) بناء على القرار الذي اتخذته جمعية الدول الأطراف في دورتها السادسة المستأنفة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

**تكاليف الموظفين**

٥- ترجع الزيادة في النفقات المتعلقة بالموظفين في عام ٢٠٠٧ إلى المنح المستحقة للإعادة إلى الوطن. ونشأت المشكلة المتعلقة بتلك المنح منذ وجود المحكمة في لاهاي حيث تعهدت المحكمة عندئذ لتسعة عشر من الموظفين الذين نقلوا إليها من

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحساب مدة خدمتهم بتلك المحكمة في منحة الإعادة إلى الوطن. وينطبق هذا الإجراء على الموظفين الذين نقلوا للخدمة بالمحكمة قبل دخول الاتفاق المشترك بين الوكالتين حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ فقط. وعند انتهاء خدمة بعض هؤلاء الموظفين في عام ٢٠٠٧، أصبحت منحة الإعادة إلى الوطن المستحقة لهم واجبة الأداء، وكان من الواجب على المحكمة أن تواجه هذه المشكلة، فقررت اعتماد المبلغ المستحق لجميع الموظفين المعنيين من أجل ضمان عدم وجود نفقات غير متوقعة أخرى في المستقبل نتيجة لهذا الاتفاق الأوّلي. وبلغت التكاليف الإجمالية لهذا الإجراء ٠٠٠ ١٤٧ يورو.

## ٣- العمليات الميدانية

٦- وجدت النفقات غير المتوقعة المتعلقة بالعمليات الميدانية في ثلاث حالات: حالة جمهورية أفريقيا الوسطي التي تطلبت فتح مكتب ميداني بدون اعتماد في الميزانية؛ وحالة دارفور التي تطلبت تنظيم عملية غير متوقعة لترحيل الشهود من أجل توفير الحماية لهم؛ وحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تطلبت فيها عملية القبض على أشخاص مشتبه فيهم الاستعانة بخدمات خارجية. وأسفرت الأنشطة الثلاثة عن تكاليف إضافية بلغ مجموعها ٠٠٠ ٠٨٧ ١ يورو. وفيما يلي المزيد من التفاصيل عن هذه التكاليف.

*جمهورية أفريقيا الوسطى*

٧- أعلن مكتب المدعي العام فتح باب تحقيق جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو ٢٠٠٧. ولم يرد هذا التطور التشغيلي في الافتراضات المتعلقة بميزانية عام ٢٠٠٧ ولم تعتمد الميزانية بالتالي المبالغ اللازمة لإنشاء مكتب ميداني جديد في عام ٢٠٠٧. وشرع قسم العمليات الميدانية فعلا، احتساباً لمثل هذا الإعلان، في التخطيط لفتح مكتب ميداني في بانغي. وتطلب إنشاء هذا المكتب الميداني الجديد عدة تكاليف على النحو المبين أدناه:

- إنشاء المكتب:
  - ٠٠٠ ٢١٠ يورو لخمس سيارات تويوتا لاند كروزر ملائمة للظروف المحلية
  - ٠٠٠ ٩٤ يورو لإيجار المكتب
  - ٠٠٠ ٧٥ يورو للأثاث والمكاتب والمفروشات والأوعية اللازمة للمكتب الميداني الجديد
  - ٠٠٠ ٥٩ يورو للمعدات والنفقات التشغيلية الأخرى مثل خدمات النظافة والمياه والهواتف النقالة والشحن
  - ٠٠٠ ٣٦ يورو للأدوات المكتبية (٠٠٠ ٢٨ يورو للخزائن اللازمة لحفظ الوثائق والنقود و٠٠٠ ٨ يورو للوقود والزيوت ومواد أخرى)
  - ٠٠٠ ٢٠ يورو لمولد للطاقة الكهربائية من أجل تأمين ظروف العمل في المكتب الميداني.
- ٠٠٠ ١٥ يورو في تكاليف الموظفين لتغطية مرتبات موظفي الدعم الدوليين بالمكتب الميداني في بانغي.

- ٣٥ ٠٠٠ يورو في تكاليف الموظفين الآخرين لتغطية مرتبات المساعدة المؤقتة العامة والتكاليف ذات الصلة مثل تكاليف السفر عند التعيين.

- ٢٧ ٠٠٠ يورو في تكاليف السفر المتعلقة بالتخطيط الأوّلي، والمفاوضات السابقة للتعاقد، وإنشاء وتجهيز المكتب.

- ١٠ ٠٠٠ يورو في الخدمات التعاقدية للرعاية الطبية للموظفين الجدد وأثناء الحفل الافتتاحي.

٨- وبلغت النفقات غير المتوقعة لإنشاء هذا المكتب الجديد وتجهيزه بالمعدات الأساسية الواجبة لدعم الاحتياجات التشغيلية الناشئة عن فتح الباب لتحقيق جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى ٥٨٧ ٠٠٠ يورو، ووجب تمويلها أيضاً من وفورات أخرى في الميزانية.

*تشاد*

٩- تطلب التقدم المحرز في التحقيقات المتعلقة بالحالة في دارفور والإصدار الوشيك لأوامر القبض ترحيل ١٥٠ لاجئ من شرقي تشاد إلى مخيم اللاجئين في أبيشي لتوفير الأمان لهم. وتشمل النفقات المتعلقة بهذه العملية غير المتوقعة ما يلي:

- ١٩٤ ٠٠٠ يورو لإنشاء مكتب ومخيم للاجئين بما في ذلك تكاليف الإيجار، والأغذية، والمياه، ومولدات الطاقة الكهربائية، والخطوط الهاتفية، والأمن الذي توفره الحكومة التشادية.

- ١٠٦ ٠٠٠ يورو لاستئجار إحدى الطائرات.

- ٤٨ ٠٠٠ يورو للرعاية الطبية للاجئين.

- ٢٠ ٠٠٠ يورو لفريق وخدمات الاستجابة الأولية.

- ١٠ ٠٠٠ يورو لأجور الشحن اللازمة للخيام والمعدات من أوغندا وعربات النقل اللازمة لترحيل اللاجئين.

١٠- وبلغ مجموع التكاليف الإضافية التي تكبدتها المحكمة لترحيل اللاجئين من دارفور وتشاد ٤٠٠ ٠٠٠ يورو.

*جمهورية الكونغو الديمقراطية*

١١- قامت المحكمة نتيجة لعملية القبض التي تمت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بنقل ١٠٠ ٠٠٠ يورو من أنشطة أخرى بالميزانية لمواجهة النفقات غير المتوقعة. وتشمل التكاليف خدمات الاحتجاز وخدمات النقل المقدمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم هذا النشاط القضائي.

**٤- النفقات التشغيلية في المقر الرئيسي**

١٢- احتاجت المحكمة في عام ٢٠٠٧ إلى مبالغ إضافية لبناء غرفة جديدة للحاسبات الالكترونية في المقر الرئيسي للمحكمة حيث نتج عن عدم وجود مبان مؤقتة جديدة في عام ٢٠٠٧ تحميل مركز الحاسبات الالكترونية بمبنى الآرك بما يفوق طاقته. وأدت القدرة المحدودة للاستيعاب بالأدوار المخصصة للمكاتب بمبنى الآرك وعدم وجود أماكن كافية بالمكاتب

إلى التماس حل جديد للمشكلة. وبحثت المحكمة خيارات مختلفة للتوسع وقررت في نهاية الأمر بناء غرفة إضافية للحاسبات الالكترونية في الجناح باء من موقف السيارات بمبنى الآرك. وتم بناء هذه الغرفة وهي تعمل حاليا. وتشمل النفقات الإجمالية التي بلغت ٠٠٠ ٩٤٧ يورو تكاليف التبريد، وتركيب الكابلات، والتشييد، والعزل، والوقاية من التقلبات الجوية، وأجهزة الأمن، والتوصيلات.

---0---